

"الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا"

د. حمدي عبد الرحمن

مراجعة: نبيل المغربي

إفريقيا، وما لحق بها من تغيرات وتحولات على مستوى الأهداف والسياسات. يتناول بعد ذلك التغير والثبات في قضايا العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.

كما يتوقف عند أهم الوسائل والأساليب المتبعة في هذه العلاقة. وقد خصص الفصل الأول لرصد أهداف السياسة الإسرائيلية

في إفريقيا ومحدداتها، وهي أهداف تركز على المصالح والقناعات الأيديولوجية في المنطقة انطلاقاً من خصوصية الدولة العبرية، وأهم هذه الأهداف: كسر حدة العزلة الدولية التي فرضتها الدول العربية على إسرائيل، وكسب تأييد الدول الإفريقية من أجل كسب الصراع العربي الإسرائيلي، والعمل على تحقيق أهداف أيديولوجية توراتية، والسعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي؛ من حيث تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إليها، بالإضافة إلى بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية. وتتجلى محددات السياسة الإسرائيلية في التعامل مع إفريقيا في محورية الصراع العربي الإسرائيلي عند هذه الدول، بالإضافة إلى أهمية إفريقيا وحضورها في أجندة الدولة العبرية.

أما الفصل الثاني فقد تناول العصر الذهبي للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية ما بين 1957 و1967



في إطار السعي المتواصل والجهد الدؤوب الذي يتمتع به الدكتور حمدي عبد الرحمن لأداء دور متميز في عملية تشكيل الوعي العربي والإسلامي، وتعريفه بخطورة التهديدات التي يطرحها الكيان الصهيوني لدول الجوار الإفريقية، صدر حديثاً كتاب "الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا" عن منتدى العلاقات العربية والدولية بالمؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا).

يقع الكتاب في 126 صفحة، يتناول فيها الكاتب العلاقات الإفريقية- الإسرائيلية بمختلف أبعادها: السياسية، والثقافية، والاقتصادية، ويعالج قضية الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا، بالتركيز على تحديد الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، والأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الأهداف، وعلاقة ذلك كله بالأمن العربي.

ويحاول المؤلف في كتابه تحليل أهداف السياسة الإسرائيلية ومحدداتها تجاه إفريقيا، وذلك لبيان حقيقة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا في مُدَد زمنية مختلفة؛ لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ بداية التغلغل في الخمسينيات والستينيات، ومروراً بالقطيعة الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات، وانتهاءً بالعودة الثانية لإسرائيل إلى

ويحاول الكتاب تعريف القارئ العربي بالدور الذي تؤديه إسرائيل في الوقت الراهن داخل القارة الإفريقية، وما تشكله الإستراتيجية الإسرائيلية من خطورة على الأمن القومي العربي، وسط سعي إسرائيل المتواصل للإضرار بمصالح العديد من الدول العربية الإفريقية، وعلى رأسها مصر والسودان والجزائر، إذ يعرج في كتابه للحديث عن الدور الذي تقوم به إسرائيل في جنوب السودان، وما يمثله ذلك من انعكاسات على مصر بعد ثورة 25 يناير، كاشفاً النقاب عن كيفية التغلغل الإسرائيلي هناك، مستخدمة عدة وسائل، على رأسها توظيف أدوات قواتها الناعمة لكسب عقول وقلوب شعب جنوب السودان، فضلاً عن توظيف ملف مياه النيل سياسياً بهدف محاصرة منظومة الأمن القومي العربي بشكل عام، والمصري على وجه الخصوص.

كما يتحدث عن سعي إسرائيل إلى نسج منظومة علاقات متشعبة مع جنوب السودان بهدف محاصرة النفوذ الإيراني لمنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، لينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن التحرك الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بهدف صياغة منطقة جنوب السودان وشرق إفريقيا لخدمة المصالح الإسرائيلية والغربية وتصفية النفوذ العربي والإسلامي فيها.

ولا يكتفي بذلك، بل يتحدث عن خفايا الوجود الإسرائيلي في منطقة حوض النيل، وعلاقات تل أبيب المتشعبة مع كينيا وإثيوبيا، فضلاً عن حضورها العسكري في إريتريا، وسعي إسرائيل لنسج علاقات اقتصادية مع إثيوبيا، والتوقيع معها على اتفاق لتوزيع الكهرباء التي سيتم إنتاجها من سد النهضة المزمع بناؤه... كل ذلك بهدف محاصرة مصر وابتزازها، وهو ما تجلّى في عرض إسرائيل التوسط بين مصر وإثيوبيا لحل أزمة سد النهضة.

، حيث أولت إسرائيل العلاقات مع إفريقيا عناية كبيرة، وأقامت علاقات دبلوماسية مع (33) دولة إفريقية، وقد رصد الكتاب دوافع هذه العلاقات وأسبابها، وبين كذلك العوائق التي وقفت في وجه إسرائيل، والجهود التي بذلها العرب من أجل توسيع الفجوة بينها مع الدول الإفريقية، كما وقع في مؤتمر الدار البيضاء سنة 1961، وأوضح الكاتب الاتجاهات الإفريقية المبكرة تجاه إسرائيل، التي كانت بمثابة الأذان الصاغية لرؤية الدولة العبرية، وهو ما دفع بعلاقات القارة السمراء مع إسرائيل أشواطاً بعيدة.

وحصر المؤلف مجالات هذه العلاقات -بالإضافة إلى السياق الدبلوماسي- في المجالات: الفنية، والتجارية، والسياحية. وعزا الفصل الثالث -الذي خصصه المؤلف لفترة التدهور والقطيعة- تراجع العلاقات إلى تغير مدركات الأفارقة تجاه أزمة الشرق الأوسط؛ إذ نجحت الجهود العربية في منظمة الوحدة الإفريقية، وفي الأمم المتحدة في استصدار قرارات بإدانة إسرائيل وسياساتها التوسعية. ويوضح الفصل الرابع أن هذه العلاقة قد عادت إلى أوجها مرة ثانية ما بين 1982 و1991، حيث عادت العلاقات تدريجياً مع الدول الإفريقية، بداية من دولة زائير سنة 1982، حيث اعتمدت إسرائيل على نفوذها داخل الولايات المتحدة.

أما الفصل الخامس من الكتاب فقد خصص لموضوع سياسات التطبيع وعودة الروح، وغطى الفترة ما بين 1991 و2011، وقد تميز بتوقيع معاهدات السلام، وباغتنام إسرائيل التفكك الحاصل في إفريقيا لإعادة علاقاتها الدبلوماسية وتثبيتها من جديد. وعدّد الفصل السادس من الكتاب أدوات الاختراق والهيمنة الإسرائيلية لإفريقيا.

ثالثاً: الإتفاق على أسس جديدة للتعاون بين العالمين العربي والإفريقي بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل الأطراف.

رابعاً: التركيز على المدخل غير الحكومي، وتوسيع قاعدة إشراك منظمات المجتمع الأهلي في التعاون مع الدول الإفريقية.

خامساً: توكيد مدخل ووسائل القوة الناعمة لبعض الدول العربية الكبرى، مثل مصر والسعودية والجزائر وليبيا وقطر بهدف إحتواء النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا. وقد دعم المؤلف مختلف فصول الكتاب بجداول ومعطيات تدعم فرضيات الكتاب وما ذهب إليه.

ويخصص المؤلف خاتمة الكتاب للجواب عن السؤال الآتي: ما السبيل عربياً للحد من هذا الاختراق الإسرائيلي للقارة الإفريقية؟ ويجب عن ذلك بطرح مجموعة من المفاهيم والمضامين التي تصلح لإقامة حوار إستراتيجي جديد يتجاوز إشكاليات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على دول الأركان للعالمين العربي والإسلامي في القارة الإفريقية وهي كالآتي:

أولاً: إعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام (الإفريقية) وإزالة أي إمكانية متصورة للصدام.

ثانياً: عدم إختزال العلاقات مع الدول الإفريقية في مجال واحد من المقايضات السياسية والمقابل التجاري.



في طريق الأذى... من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش

يسري فودة

مراجعة: محمد إسماعيل

الأسطر الثلاثة الأولى من بداية الكتاب، على أنها هي التي "منحته فرصة لإضافة مدخل لصحافة التحقيقات الاستقصائية التلفزيونية بعيون عربية"، لكنه سجّل أيضاً في الجملة التي تليها أن ذلك الشكر والعرفان لا يغير حقيقة موقفه وخلافه مع توجّهات القناة بعد ذلك، وهذه شهادة من الصعب أن يُدلي بها أي إعلامي مصري في الوقت الحالي، وإن كان أحد أبرز نجوم القناة في فترة من الفترات، مثلما هو حال يسري فودة، بل إن الواقع يؤكد أن أغلب الإعلاميين المصريين الذين سبق لهم العمل في قناة الجزيرة يتصدرون الآن حملات سبّ تشنها الفضائيات المصرية ضد القناة القطرية التي تُعدّ أهم الأدوات التي يستخدمها النظام بدولة قطر في حملات الهجوم المتبادلة بينه وبين النظام المصري.

ومن بين التفاصيل ذات الدلالة أيضاً أن يسري فودة امتلك القدرة على مكاشفة القارئ في السطور التي بعدها بأن عنوان الكتاب "في طريق الأذى" ليس ملكاً له، بل سطا عليه -وفق تعبيره هو- فأخذه من أحد كتب مارتن بيل كبير مراسلي هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" بعد أن أذن له الأخير بذلك... هذه التفاصيل التي ربما تبدو هامشية هي أشبه بصك احترام يعتمده القارئ مبكراً لصالح الكاتب، ومن ثمّ يصبح مهيباً ليضع ثقته في صفحات الكتاب البالغة 233 صفحة من القطع المتوسط.



"في طريق الأذى"... كيف قبض يسري فودة على جهر المهنية الإعلامية في مواجهة القاعدة وداعش؟

يطرح الإعلامي يسري فودة في كتابه الجديد "في طريق الأذى... من معاقل القاعدة إلى حواضن داعش" مجموعة من القضايا والإشكاليات المهنية التي تعترض صناع الإعلام يومياً في كل مكان

بالعالم، ولا سيما إذا قرر أحدهم أن يفعل مثلما فعل الكاتب، وأن يسير بمحض إرادته في الطريق الذي عرفه في مقدمة الكتاب بأنه "مساحة يمكن للعمل الصحفي الجاد أن يختلط فيها بما هو سياسي / أمني / أيديولوجي"، أو بلغة أخرى ذلك الطريق الذي تنقل فيه الكاتب خلال فترة لا تزيد عن خمس سنوات بين معاقل تنظيم القاعدة في إسلام آباد جنوب قارة آسيا إلى محاولة التسلّل نحو المنطقة التي احتضنت الإرهابيات الأولى لما بات يعرف الآن بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في المنطقة الحدودية بين سوريا والعراق غرب القارة.

في مقدمة الكتاب جملة معلومات مهمة تستحق التوقف عندها، لكن ثمة تفاصيل أخرى تبدو صغيرة وخالية من الطابع المعلوماتي، لكنها لا تخلو من دلالة تشير إلى أي نوع من الكتاب ينتمي يسري فودة؟ من ذلك على سبيل المثال أن الإعلامي ذا الصيت الواسع امتلك شجاعة نادرة بتوجيهه الشكر لقناة الجزيرة في

قصة لقاء يسري فودة بالعقول المدبرة لأحداث 11 سبتمبر ليست جديدة، إذ يعود تاريخها إلى سنة 2003 بعد مرور عام واحد على ذلك اليوم الذي "تغير فيه وجه العالم، أو أراد البعض لنا أن نفهم أن هكذا حدث"، والوصف السابق هو الذي اعتمده الكاتب لكي يستهل به تحقيقه الشهير "الطريق إلى 11 سبتمبر"، وهو موضوع القسم الأول والأكثر جاذبية وتشويقاً من الكتاب، أما القسم الثاني فإن الكاتب يروي خلاله تفاصيل محاولته الشهيرة للتسلل إلى الأراضي العراقية عن طريق سوريا عقب الغزو الأمريكي وفقاً لخط السير الذي كان يتخذه وقتها العناصر المتشددة التي شكلت النواة الأولى لما أصبح يعرف الآن بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

الخلافات والتباينات بين القاعدة وداعش تطل برأسها من بين التفاصيل من دون أن يتحدث عنها فودة بشكل مباشر، فبينما أصبح من الطبيعي اليوم أن يصحو العالم على تسجيل فيديو لصحفي يُنحر على يد عناصر تنظيم الدولة - فإن قصة القسم الأول من هذا الكتاب تبدأ بمكالمة هاتفية تلقاها يسري فودة من أحد وسطاء تنظيم القاعدة، ووجه له خلالها دعوة لكي يساعده في إجراء (خبطة) صحفية من العيار الثقيل، عن الذكرى الأولى لأحداث 11 سبتمبر، واللافت أن الكاتب أكد معنى بعينه أكثر من مرة، وهو أنه "لم يخرج في غزوة عنترية لاصطياد القاعدة"، وأن "الحقيقة أنهم هم الذين اتصلوا به، وهم الذين وجهوا له الدعوة، وهم الذين تركوا له حرية الاختيار".

سخاء العرض الذي وجهته القاعدة ليسري فودة وأهميته لم يخلوا من إثارة إشكالية مهنية تواجه كثيراً من العاملين في مجال الإعلام، ويمكن صياغتها على النحو الآتي: "هل يصبح الإعلامي مضطراً أن يخضع تماماً لإملاءات وابتزاز المصدر لمجرد أن الأخير قرر أن يمنحه خبطة صحفية هامة؟" الإجابة كما أثبتتها يسري فودة بطريقة عملية هي: "لا"، فالذي حدث أنه تتبع

الدعوة التي وجهتها القاعدة له حتى وجد نفسه داخل "منزل آمن" في باكستان -مكان يحظى بالتأمين الكافي- وفي مواجهته اثنان ممن وضعت الإدارة الأمريكية على رأس كل منهم 50 مليون دولار، وهما رمزي بن شيبه وخالد شيخ محمد... كان بوسع فودة أن يذهب إلى مقر السفارة الأمريكية في باكستان بعد أن ينتهي من اللقاء معهما ليحصل على المكافأة، أو حتى ربع قيمتها، وكان ذلك كافياً ليقضي ما تبقى له من العمر من دون عمل، لكنه لم يفعل، لأن الفارق كبير بين الإعلامي والمخبر! قبل أن يذهب يسري فودة إلى إجراء الحوارات مع عقول تنظيم القاعدة كان قد علم أن أسامة بن لادن شخصياً زعيم التنظيم ومؤسسه هو من اختاره ليقوم بهذه المهمة، وداخل الشقة المؤمنة جلس قيادياً القاعدة، وقد كشفنا أن أحدهما هو خالد شيخ محمد الذي يتولى منصب رئيس اللجنة العسكرية لتنظيم القاعدة، والآخر رمزي بن شيبه المنسّق لأحداث 11 سبتمبر، وفي غضون ساعات كانا قد انتهينا من الإدلاء بالتفاصيل المتعلقة بالحادث كافة، ولدى تلك النقطة "أصبح بحوزة صحفي قناة الجزيرة معلومات أثنم مما كان لدى أعظم دولة بالعالم، بكل قواها مجتمعة وحلفائها" وما بين الأقواس تعبير الكاتب الأمريكي الكبير رون ساسكيند في كتابه: "مبدأ الواحد بالمئة".

عندما وصل يسري فودة إلى غرفته في فندق ريجينت بلازا في كراتشي، بدأ يدرك حقيقة أنه لا يملك دليلاً واحداً يؤكد أنه التقى بالفعل بالعقول المدبرة لأحداث 11 سبتمبر، لأنهم (ببساطة) تحفظوا على الشرائط الخاصة بالحوارات، وقالوا له إنهم سيتولون عملية المونتاج بأنفسهم من خلال ذراعهم الإعلامية "شركة سحاب" التي كانت لاتزال وليدة وقتها، وهنا بدأت رحلة من الشقاء للحصول على الشرائط، استمرت عدة أشهر تعرّض فيها يسري لاختبار قاس عندما ساومه أحد وسطاء تنظيم القاعدة على الشرائط مقابل مليون دولار، لكنه رفض أن يعطيهم دولاراً

تنت مدير الاستخبارات الأمريكية دخل إلى اجتماع الخامسة مساء ليعرض التفاصيل التي بلغته من أمير قطر والفخر يملؤه، ويناقد معهم كيف سيتم التعامل مع هذه المعلومات، لكن يسري نفسه عقب على ذلك قائلاً: إنه لا توجد لديه أي وسيلة لتأكيد أو دحض ما ورد في كتاب ساسكيند.

اجتاز يسري كل الاختبارات المهنية التي واجهته في طريقة لكشف ما وراء أحداث 11 سبتمبر، كان قد قرر أنه لن يخضع لابتزاز القاعدة، وسيلم شتات القصة من هامبورغ ونيويورك والقاهرة ولبنان وعواصم أخرى، وسيبث الحلقة وفقاً لما لديه من معلومات، حتى لو لم تصل إليه الشرائط، وكان قد قرر أيضاً أن ما لديه من معلومات لن يكون ملكاً لأي جهة سوى المتلقي، فحدث المفاجأة السارة، وبعثت إليه القاعدة بالشرائط، مشفوعة باعتذار، لكنه بعد بث الحلقة وجد نفسه إزاء اختبار أقسى وأشد وطأة على نفس أي صحفي، حيث تم إلقاء القبض على رمزي بن شيبه، وأصبح يسري متهماً بتسليمه إلى الأمريكان.

عرض يسري في الكتاب نماذج من المواد الصحفية التي تناولت الاتهامات الموجهة إليه، بناءً على معلومات لا يوجد لها أي أساس من الصحة إلى أن جاءت البراءة من الجهة الوحيدة التي يحق لها أن توجه إليه أصابع الاتهام، وهي تنظيم القاعدة الذي أصدر بياناً قال فيه نصاً: "إن لقاء يسري فودة مع الأخ خالد الشيخ والأخ رمزي بن الشيبه قد تم في شهر مايو (أيار) من العام الحالي، لا كما يظن البعض أنه تم في شهر سبتمبر الجاري، وقد تم هذا اللقاء حسب ترتيباتنا الأمنية الخاصة، وقد التزم يسري فودة بجميع العهود والمواثيق التي قطعت عليه، كما أنه كان أميناً في نقل الأحداث والوقائع التي حصل عليها من جانبنا، مع تحفظنا على بعض الفقرات التي وردت في البرنامج".

واحدًا، لأنه كما يقول كان يدرك أن مصلحتهم تلمي عليهم ذلك، وأن هذه المساومة وفقاً للتحليل الذي ذهب إليه لعبة تجري من وراء ظهر خالد شيخ محمد، وأنها ستصل إليه بمجرد أن يكتشف رئيس اللجنة العسكرية لتنظيم القاعدة ما يجري.

في مقابل رفض الكاتب كان صاحب المال والقناة يقول بوضوح: "مش أفضل ندفعلهم وناخذ شرايطنا؟"، حدث ذلك حين صرح يسري المسؤولين بقناة الجزيرة بعد أكثر من 50 يوماً بحقيقة ما جرى بينه وبين العقول المدبرة لأحداث 11 سبتمبر، ثم وجد نفسه مدعوًا على عشاء في وسط العاصمة البريطانية لندن، وكان صاحب الدعوة هو الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيس مجلس إدارة قناة الجزيرة، وهو أمر لم يكن خارج المألوف في إطار العلاقة الإنسانية التي كانت تجمعهم ببعض، كما يقول فودة.

لكنه عندما ذهب إلى المطعم الإيطالي في وسط المدينة وجد "ما هو خارج المألوف"، يطرح عليه اختبار مهني قاس آخر، حيث فوجئ برجل ممتلئ البدن كثيف الشعر: أملسه. أسوده إلى حد النصوص. يرتدي بدلة "اسبور" من الجينز الأزرق، وينهمك في تناول حساء المينيسروني الإيطالي المعروف، ولم يستغرق الأمر ثواني عدة حتى أدرك أنه أمام أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، الذي استقبله بسؤال يكشف سبب دعوة العشاء، كان السؤال هو: "وين الشرايط ياربال؟"

طلب أمير قطر خلال الجلسة من يسري أن تدفع لهم قناة الجزيرة ما يريدون لكنه رفض، وطلب مسؤولو قناة الجزيرة منه أيضاً أن يكتب لهم تقريراً عما جرى لكنه رفض أيضاً واعتذر؛ لأنه لا يكتب إلا نصوصاً تلفزيونية للمشاهد، أو صحفية للقارئ، لكنه علم فيما بعد ما كان يحمله أمير قطر في لقاء العشاء في لندن، عندما كشف رون ساسكيند في كتابه أن جورج

الخيال السياسي للإسلاميين "ما قبل الدولة وما بعدها"

هبة رؤوف عزت

مراجعة: هاني ياسين

كما ذهبت الكاتبة إلى أن فكرة "أسلمة الدولة" القومية القطرية تحتاج إلى مراجعة، ومن ثم وجدت أن هناك ضرورة إلى حالة من الانفتاح في الاجتهاد في هذا الاتجاه، مع تقديم نوع من النقد العميق الذي قدمته أيديولوجيات تعرف هذه الدولة من داخل منظومتها الحضارية التي نشأت فيها، وأجادت فك شفرتها، مثل الماركسية، من دون عدّها مرجعية، بل فكراً نقدياً واجباً فهمه ومتابعته؛ لأنه قدم توصيفاً لآليات السلطة والقوة فيها، مع قبولنا أو رفضنا مقولاته الأخرى، أو ما طرحه من مخارج.

الشيء نفسه طرحته الكاتبة في مرحلة ما بعد الحداثة، مع الإحاطة والانتباه والوعي بالنسبية العميقة الكامنة فيه، والاطلاع أيضاً على رؤاه النقدية، من دون الموافقة على ما قدمه من نتائج واستنتاجات.

ومع ما طرحه الكتاب من فكر ونظرية توقعت الكاتبة أن ذلك ربما لن يقنع البعض، لكن في الوقت ذاته جعلت من الواقع المعاصر ذا قدرة على الإقناع، معولة في ذلك على النظر فيما خسرناه، حين أهدر العلم لصالح الأيديولوجيات والتنظيمات، بيد أن الواقعية بلا فكر تحافظ على توجيه بوصلتها السياسية والإنسانية



تسعى الكاتبة من خلال هذا العمل القيم، إلى بناء عقليته إسلامية نقدية، تفتح الأفق لمتابعة الاجتهاد في النظرية السياسية، بهدف فهم الواقع من خلال أدوات جديدة ومتنوعة، حيث ذهبت إلى أن النظرية والواقع لا يفترقان، وإنما يوجد بينهما جسر يعرف ويفهم العقل البشري خرائط الواقع من خلاله، ويستشرف منه الرؤية المستقبلية على نحو أفضل، حتى تتبلور رؤيته بشكل أفضل، وتكون أكثر رشداً وحكمة ونضجاً.

جاء الكتاب المكوّن من 144 صفحة في خمسة فصول بحسب تقسيم الكاتبة التي أوضحت في بداية الكتاب أن إلباس الدولة بمقوماتها الثلاثة واجهة إسلامية دون إدراك لمنطقها الداخلي المختلف عن المنظومة العقدية والتشريعية الإسلامية - أمر غير منطقي.

وشرعت الكاتبة تضرب مثلاً لإيضاح الأمر أكثر، إذ أشارت إلى محاولة الدولة الفصل بين السلطات واستقلالها "القضاء، العلماء، الأوقاف"، وإقامة هذا الفصل رأسياً وأفقيّاً بين السلطات، مثل سلطان الملك والمؤسسة العلمية ودائرة العدل والقضاء، ولا بد أن تكفل استقلالها مالياً لحفظها من استبداد الشوكة والعصبية.

أصوله ومثاليته، ولا يعني الأمر هنا محاولة الاشتباك مع مفهوم العلمانية وتفكيكه إسلامياً.

ذهب الكتاب إلى أن كثيراً من خطاب الإسلاميين ليبرالي رأسمالي في جوهره، لكنه متسربل بالديباجة الدينية، ويسعى إلى الأسلمة بتقنية الهياكل من ظواهرها الرأسمالية من دون نقض لها، وإعادة تأسيس هياكل اقتصادية وسياسية وإدارية مؤسّسة على بنیان الإسلام وفلسفته في العمران التي تقوم على العدل وشراكة الناس في مقومات الحياة.

وتذهب الكاتبة إلى أنه ليس بين العلمانية والفكرة الإسلامية بصفتها مشروعاً سياسياً خصام وتنافراً دائماً، ففي بعض الأحيان تتوافق وتتطابق الفكرتان على الرغم من اختلاف المطلق والمقاصد، في حين نجد في قضية أخرى يحدث التنافر بين الرؤية الإسلامية مذهباً ومثالاً مع النموذج الديمقراطي أو الليبرالي أو قطاع منها، وفي لحظة أخرى قد يحدث استقلال في مساحة ما، فيتفاوت تحلي المعنى ومظهر التمدن في الجماعة القومية، الإيبانية، المدنية.

ويوضح الكتاب أن هناك اتفاقاً غالباً على أن الديمقراطية في المجتمع المسلم لا تحل حراماً قطعي الثبوت وقطعي الدلالة، ولا تحرم حلالاً، وما انصرفت إليه الأغلبية هو مناقشة المساحات السياسية الفعلية في النظام الديمقراطي التي يعيشها المسلمون في ضوء الكتاب والسنة، بينما لمحت إلى أن جدل العلمانية والدين أكثر سخونة؛ لأنه يتعلق بالدولة والسلطان، لا بالإدارة السياسية، أما صعوبته فتنبع من مجموعة من الأفكار الحاكمة للجدل الراهن في تصور الإسلاميين.

وتعدّد الكاتبة عدداً من حالات الجدل حول مفهوم العلمانية لدى التيارات الإسلامية، على سبيل المثال اقتناعهم بأنها؛ أي الديمقراطية تعني إنكار الوحي، وتحكيم العقل المحض، والتخلي عن الحاكمية الإلهية،

والأخلاقية التي قد تنقلب إلى الانتهازية، وقد تصل في بعض الأحيان إلى نازية بأشكال وأطراف مختلفة.

ثم تتطرق الكاتبة في جزء آخر من الكتاب إلى الحديث عن الذات والمساحة والزمن، ولعل من أهم القضايا التي طرحتها ضرورة البحث في طبيعة التمدن، والحاجة إلى فهم صيغ التدين في اللحظة التاريخية الراهنة؛ لأنها مفتاح الإجابة عن سؤال يلزم المرحلة، وهو: ما طبيعة رؤيتنا للعالم؟ وماذا يقدم الإسلام للبشرية اليوم؟

وغاية الكتاب التي تريده الكاتبة بناء عقلية نقدية، وفتح أفق لمتابعة الاجتهاد في النظرية السياسية، وإن كان الكتاب يمثل بداية للعودة إلى فهم الواقع بأدوات متنوعة، مع تأكيد أن النظرية والواقع لا يفترقان أبداً، ويمكن للعقل من خلال الإحاطة بهما أن يفهم خرائط القضايا، ويستشرف المستقبل بشكل أفضل؛ لينطلق إلى وجهته بمنهج أكثر رشداً وحكمة.

وتنتقد الكاتبة في مؤلفها قصور الخطاب الإسلامي السياسي في دائرة مقارنة الشورى بالديمقراطية، والتساؤل عن مدى مشروعية العمل الحزبي، وتداول السلطة بشكل سلمي، في عصر تقدم الليبرالية نفسها بقوة عسكرية ومنظومة فكرية.

ولمحت الكاتبة إلى أن الهاجس الأكبر في فكر الإسلاميين هو العلمانية، حيث يضع الإسلاميون الحاكمة مفهوماً ومنطقاً لإدارة شؤون الدولة في مواجهة العلمانية، وما يمثله توظيفها في حالة الجدل الديمقراطي، ووجودها حائلاً دون خيال الإسلاميين وخطابهم السياسي، الأمر الذي جعل أطروحاتهم في حالة ركود خلال قرن كامل.

دعوات الكاتبة إلى الاجتهاد هنا يهدف إلى تطوير الخطاب الإسلامي حتى يصبح بحق متجانساً مع

في الحجج وتفنيدها وتفكيك منطقتها، ثم إعادة بنائها من منطلقنا الجديد.

أما الشبهة الثالثة التي ذكرتها المؤلفة فهي أن هدف العلمانية تكريس الفردية، وأن غايتها نسبية الأخلاق، وهذا ينقض القيم الإسلامية، ويؤدي إلى هدم العقيدة، وأنها صنو الليبرالية التي يراد لها أن تنتشر في العالم الإسلامي من دون أي معارضة، لكن هذه الشبهة بحسب ما ذهبت إليه الكاتبة تعلي من شأن الأخلاق بشكل تعميمي، وهي لا تدرك الفارق بين الأخلاق الفردية وبين تجلياتها على المستوى المدني العام، ولا تقدم في المقابل تصوراً عن الأخلاق والفضائل المدنية الإسلامية في موازنتها بين العام والخاص.

وتكمن مشكلة هذه الفكرة التي ترى أن العلمانية تتناقض مع الأخلاق في كونها تدافع عن ارتباط السياسة بالأخلاق ليس بمعنى السياج الأخلاقي الشرعي في العلاقة بين السلطة والناس أو بين الدولة والفاعلين الآخرين في العلاقات الدولية، وهي رؤية -بحسب وصف الكاتبة- بالغة الخطورة، ونموذجها المثالي الحالة الوهابية، التي تجلت في ظل نظام الملك السعودي، واستبدلت بالضمير الفردي والجماعي، والنمط الاجتماعي العرفي رقابة جديدة على الأخلاق الفردية، فأثمرت ازدواجية المعايير الاجتماعية بين الظاهر والباطن، وضيقت الشريعة في مساحتها الحقوقية.

وتطرح الباحثة السؤال الأهم في الكتاب عن إشكالية علاقة الإسلام المعاصر في فكر الإسلاميين بالليبرالية الديمقراطية، وبصيغتها الحزبية وحرية السوق وسيولة رأس المال عالمياً، ومن هنا تبرز الحاجة إلى فهم فكر الإسلاميين السياسي وتحليله، وفهم تصوراتهم للسياسة في ظل هذه العلاقة الأكثر التباساً.

بيد أنها تشير في هذا الصدد إلى أن التيار الإسلامي ينظر إليها قسراً وقصراً في سياقها الأوربي، فتقوم الرؤية الإسلامية بحسب دلالات العلمانية ومعانيها في الخبرة الغربية، بدلاً من أن تكون طريقة ونموذجاً لإدارة العلاقات بين السياسي والاجتماعي والديني، وبين الخاص والعام والثابت والمتغير، وبذلك تصبح العلمانية أداة سياسية لا مرادفة للكفر والإلحاد، لكن ما زال الخطاب الإسلامي يوجس خيفة منها، ومن ثمّ يحصرها في مفهوم ضيق بدلاً من إحداث نوع من الاجتهاد السياسي، وبناء رؤية للعلاقة بين المجالات من منطلق إسلامي معاصر.

وذهبت المؤلفة إلى دحض القول بأن العلمانية تعني إفقاد الدين قوته، وإخضاعه للدولة، معتبرة العلمانية في نظر المعارضين لها تدفع بالدين إلى المجال الخاص، وتترك للدولة المجالين: العام والسياسي لتهيمن عليهما، لكن جاء رد المؤلفة بأن هذا التصور لا تُستشف منه إمكانية أن يكون من الأهداف المطلوبة؛ لضبط العلاقة بين الدولة والدين وإخراج الدولة من المجال العام، وحصرها في السياسي الضيق، والهيمنة على المجتمع المدني وتوسعة حدوده.

ثم تذهب إلى شبهة جديدة تقول: إن العلمانية وفصل الإسلام عن السياسة هو جدل أنشأه الاستعمار لإضعاف الأمة حتى لا تسترد الأمة شريعتها وتعود إلى زيادة الإسلام وخلافته، وتفنّد هذه الشبهة بقولها: إن هذا حق أريد به باطل، فالجدل في شأن حدود الدولة ومجال السلطة وقيود الحكم وعلاقة الدين بالتشريع وديناميات تنزيل الأحكام وتعديده من القيم من الخاص إلى العام -قضايا متجددة من الممكن إنشاؤها بقواعد جديدة، حيث إن الأصل في الشرع تمحيص الأفكار والنظر في أوجه المقولات، مع ضرورة النظر

واهتمت الكاتبة في مضمون الكتاب بتأكيد نفي أن يكون هدفها نقد الإسلاميين، أو وضع مقياس الليبرالية والديمقراطية نموذجاً مثاليًا يقاس عليه، بل بيّنت أن هدفها هو استطلاع تصوراتهم ومفاهيمهم عن السياسة والديمقراطية: لماذا تأتي على هذا النحو؟ وما المسكوت عنه؟ ولم سقط؟ وما الذي تم استبعاده وتجاهله؟ كما تسعى إلى محاولة مساعدة الإسلاميين للقيام بتطوير أنفسهم على نحو أكثر ملائمة لمقاصدهم وواقعهم.

ومن ثمّ تسعى المؤلفة إلى إلقاء الضوء على مساحة من الجدل بين الإسلاميين من أجل استكشاف الخيال السياسي لهم، كما يتجلى من خطاباتهم ومفاهيمهم، وذلك بهدف تحديد مصدر أزمة هذا الخطاب لا في تعامله مع قضية الديمقراطية، بل في تعامله مع السياسة، ابتداءً من معرفة كيف يفكر هذا العقل؟ وكيف يتخيل مفاهيم الشريعة والأمة والشورى والعدل وقضايا أخرى مهمة؟ وكيف يرسم خريطة السياسة في تصوره؟



تركيا.. الأساليب المعمارية الحديثة في التاريخ

حرره: سيبيل بوزدوغان، إسرائ أقيان

مراجعة: طاهرة أرمان

التي شيدت خارج الانضباط المعماري: (على سبيل المثال، ظاهرة العشوائيات، نتيجة المكونات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتجريبية بالإضافة إلى البعد المكاني/المادي).

يتكون الكتاب من تسعة فصول، بدءاً من عشرينيات القرن الماضي وانتهاءً بالألفينيات. وقد تم تقسيم الفصول إلى

فترات؛ مشروع التحديث المبكر، والعصر الديمقراطي والشعبي الليبرالي في الخمسينيات، وعهد الستينيات، والسنوات المشحونة سياسياً في السبعينيات، وعصر العولمة منذ الثمانينيات في ظل هيمنة خطاب وممارسة الليبرالية الجديدة والسياسة الثقافية ما بعد الحداثة. ثم نُوقشت انقلابات الأعوام 1960 و1980، ومذكرة عام 1971 في فصل مستقل. الفصول الثلاثة الأولى: "عمارة الثورة"، و"بناء الأمة الحديثة" و"البيت الحديث"

تتحدث عن أوائل الفترة الجمهورية، وتدرس محاولات النخبة الجمهورية لاستخدام الهندسة المعمارية والتخطيط الحضري بصفته وسيلة لـ "تحديث" و"تنوير" المجتمع. ثم تُعطى أمثلة عما أفرزته جهود النخبة الجمهورية، الذين التزموا بإضفاء أيديولوجية التحديث الخاصة بهم على الفضاء العام وتعزيزها. وكجزء من مشروع كبير لبناء مجتمع "حديث"، جُلب مخططون أجنبيون للتخطيط لبناء أنقرة، العاصمة الجديدة لتركيا الحديثة. حيث كلف المهندسون الأجانب بتصميم المباني الرسمية، وقاعات



هذا الكتاب جزء من سلسلة كتب حول "الأساليب المعمارية في التاريخ"، لكنه مع ذلك يغطي مجالات أكثر من الهندسة المعمارية والعمران في تركيا الحديثة. إنه عبارة عن دراسة شاملة تتعلق بنتائج البيئة المادية التي شكلها الاقتصاد (الرأسمالية) والدولة. وعلاوة على ذلك، فإنه يوضح كيفية استخدام البيئة المعمارية من قبل الدولة

التركية لتشكيل المجتمع. وهناك توضيح جيد للمعالم والممارسات والأيدولوجيات المتنوعة من مختلف العصور. كذلك هناك معلومات مفصلة، فضلاً عن مجموعة كبيرة ومتنوعة من الصور والرسومات تقدّم ملخصاً عن سياق العمارة الحديثة والعمران في الوقت الحاضر في تركيا. ونتيجة لذلك، أستطيع أن أقول إن هذا الكتاب نتاج الالتزام بالتميّز في كل من المحتوى والعرض المرئي.

ومع ذلك، فإن الفصول التي تتحدث عنها بإيجاز فيما يأتي، ليست على القدر نفسه من ناحية جذب اهتمام القارئ من حيث المواد والمحتوى. كما أن المجموعة الكبيرة من القضايا التي يتضمنها الكتاب تجعل من الصعب الحفاظ على مستوى الانخراط مع كل موضوع. عمومًا، نجحت المؤلفتان في الفصول الأولى بتناول الموضوعات المتعلقة بشكل مباشر بالتصميم والهندسة المعمارية: (معلومات مفصلة عن مبادئ التصميم، وتقنيات البناء، والمواد المستخدمة في كل مبنى ومجمع على حدة)، والمباني

الناحية المعمارية، كان تصميم هيلتون نموذجاً جديداً: كتلة أفقية مع شبكة من الخرسانة المسلحة. وعُوِّض الأسلوب الدولي للمبنى باستخدام موضوعات: (على سبيل المثال، غرفة توليب)، وطرز معمارية (القبب)، ومواد (مثل السيراميك) المرتبطة بالسياق المحلي في الديكور.

وبينما كان رئيس الوزراء في ذلك الوقت مشغولاً بتحويل إسطنبول إلى مدينة حديثة باستخدام الموارد المالية المحدودة للدولة، إلا أن الهجرة من الريف إلى الحضر الناجمة عن ميكنة الزراعة، أدت إلى زيادة عشوائيات المدينة.

في الفصل الخامس، "الإسكان في متروبوليس"، تذكر المؤلفتان المباني العشوائية التي بناها المهاجرون الفقراء من الريف والمباني السكنية - التي بناها صغار المقاولين، والتي يشار إليها باسم apartmentse، والمباني المصممة تصميماً مخصوصاً للبرجوازية الجديدة. وقد واصل صغار المقاولين بناء المجمعات السكنية بعد هدم البيوت القديمة التي قطنتها في الغالب أسرة واحدة، وفقاً لقانون الإسكان لعام 1965، وقام المهاجرون من الريف ببناء منازلهم على الأراضي العامة، وواجه المعماريون صعوبة في تصميم "البيت التركي الحديث" الخاص بعملائهم الجدد. ويتناول هذا الفصل أيضاً مشروعات الإسكان التعاوني، التي تهدف أساساً إلى الاستجابة لاحتياجات الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى المشروعات التي مولتها البنوك، وهو ما يشرى النص بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الصور الفوتوغرافية. ومع ذلك، فإن مشكلة هذا الفصل هي الدراسة غير الكافية للعشوائيات: فمسألة لماذا استمر ظهور العشوائيات في تركيا؟ تتنافى مع حقيقة أن الإسكان "غير الرسمي" في مدن العالم الثالث الرأسمالي الأخرى تتطور. حتى جون تيرنر، المستشار بالأمم المتحدة، دافع عن وجود المباني العشوائية على أنها "مساعدة ذاتية للإسكان" لحل مشكلة سكن فقراء الحضر.

المعارض، ومنشآت التعليم العالي، والمصانع، ومباني الإسكان التعاوني. وبُذلت جهود كبيرة في بناء المدن الحديثة "والبلدات والمصانع، بل وحتى القرى الحديثة" (يشير الكتاب إلى كيفية تنفيذ مشروعات القرى الحديثة). لكن سرعان ما باءت جهود النخبة بالإخفاق، واصطدمت أحلامهم بأرض الواقع.

ويتناول هذا القسم بالتفصيل أيضاً الطعن على عناصر الطراز المعماري التركي. فكان على مصممي المباني والمدن التعامل مع القوى المتضاربة للتدويل والقومية: التصاميم (ذات الطابع الخاص بالبيت التركي)، كان عليها أن تترك الماضي التقليدي، وتتصل بالعالم الحديث، وفي الوقت ذاته عليها أن تحمل خصائص الهوية التركية.

القسم الرابع، "الديمقراطية الشعبوية وحادثة ما بعد الحرب"، يتناول "الواقع" الذي قوِّض مثل النخبة الجمهورية: السياسة الشعبوية، الرأسمالية العالمية والعشوائيات في الفضاء الحضري. لقد أصبحت "إعادة تطوير" و"تجديد" إسطنبول التي أهدمت على حساب أنقرة، مهمة رئيس الوزراء المنتخب في ظل التعددية الحزبية. وقد شُيدت شوارع جديدة وعديد من الطرق في شبه الجزيرة التاريخية، مما تسبب في هدم الكثير من المباني. حيث أزيل العديد من المباني بما في ذلك المنازل الخشبية والمخازن التي تعود للفترة العثمانية التاريخية في أثناء هذه العملية. وكان هذا التدخل الجذري في النسيج الحضري للمدينة نتاج فكرة أن الأحياء المكتظة بالسكان في العصر العثماني كانت مصدرًا للمشكلات الصحية، وأن المدينة يجب تحديثها من خلال التخطيط العقلاني الذي يؤكد "الافتتاح والرحابة والنظافة" (ص 108). وبأخذ هذه الفكرة في الاعتبار، بُنيت حديقة المتزه العام (غازي إينونو) في الأربعينيات، ومع ذلك فقد بعض أراضيها لبناء فندق هيلتون، على أنه رمز لتحالف تركيا الجديد مع الولايات المتحدة. وللأسف، لم يرد ذكر العلاقة بين هيلتون ومنتزه غازي في الكتاب. ومن

وخليج بورت ومشروع حيدر باشا، كان من الممكن إيلاؤها المزيد من الاهتمام، وكذلك المركز المالي في أتاشهير، لأنها غيرت بشكل جذري النسيج الحضري.

الجزء الأكثر إشكالية في هذا القسم هو تناول العشوائيات وتحولها إلى كتل سكنية؛ أي "مدينة غير قانونية". وأخفقت المؤلفتان أيضًا في إدراك أن العديد من أصحاب العشوائيات لا يمكنهم أن يتحملوا دفع ثمن ملكية أراضيهم. وعلاوة على ذلك، فإن المباني التي حلت محل العشوائيات كانت بسيطة في بعض الحالات، على الرغم من أن العديد من هذه العشوائيات افتقر إلى "الطراز المعماري" للمباني المصممة من قبل متخصصين. وأود أن استخدم مصطلح "مدينة غير قانونية" للمشروعات التي بنتها توكي TOKI الليبرالية الجديدة التابعة للدولة، وشركات البناء الكبرى في العاصمة والقطاع الخاص على نطاق واسع. هذه المشروعات حولت المدينة من أجل الربح، وتم تجاوز القوانين أو إجراء تعديلات على القوانين.

وينتهي الكتاب بالفصل التاسع: "معماريو تركيا الشباب في عصر (العولمة)" - التي تُقام فيها مشروعات لجيل الشباب من المهندسين المعماريين، بالإضافة إلى أفكارهم حول دور مهنة الهندسة المعمارية في المجتمع. تُقوّم المؤلفتان بشكل نقدي المهندسين المعماريين الشباب الليبراليين/ تركيا في عهد العولمة: يختلفون عن نظرائهم في السابق، "كانوا صغارًا، ومن السهل تطويعهم، وكانوا مبدعين، وقادرين على انتقاء الفرص مما هو محدود، ومع هذا، فهم غير قادرين على انتقاد الانتهازية، في الساحة عبر الوطنية للمهنة، ولا حول لهم ولا قوة في مواجهة المشكلات الشاقة التي تواجه البلاد" (ص 296).

وباختصار، فإن دور المهندسين المعماريين ومخططي المدن في جهود التحديث من النخب الجمهورية في الثلاثينيات والأربعينيات اختطفه المهاجرون الذين هاجروا من الريف إلى الحضر، وشيدوا مساكنهم بأنفسهم، وصغار المقاولين الذين بنوا مساكن الطبقة

يوضح الفصل السادس، "العمارة في ظل الانقلابات"، التطور العمراني الذي بدأ في فترة انقلاب عام 1960، وإخفاقه في ظل انتشار العشوائيات، وتقلص الموارد الاقتصادية، وتسييس المجتمع. كانت هذه هي الفترة التي حددت فيها غرفة المهندسين المعماريين بأن مهمتها أن يصبح المجتمع مسؤولاً اجتماعيًا، وظهرت خلافات بين أعضائها حول درجة المشاركة السياسية. كما يتم تناول التغييرات في الأسلوب المعماري في هذا القسم، بالإضافة إلى المشروعات الخلافية - جسر البوسفور في إسطنبول ومسجد كوجاتبا في أنقرة.

الفصول الثلاثة الأخيرة تهتم بالتغييرات الجذرية التي تلت الانقلاب العسكري عام 1980. أدى تحرير الاقتصاد وتكامل تركيا مع الأسواق العالمية، وتزايد دور الإسلام في المجتمع، إلى تحولات كبرى في المجتمع، انعكست على المشهد الحضري من حيث المجمعات السكنية والمساكن الفاخرة ومراكز التسوق. وعقب تقنين العشوائيات بقانون منظمة العفو الدولية الخاص بالعشوائيات لسنة 1984 شيدت مبان سكنية تصل إلى أربعة طوابق عالية محل العشوائيات. تزامن كل هذا مع ازدهار في بناء المساجد والمنجعات الصيفية للسياح. تقدم مؤلفتا الكتاب أمثلة لكل من هذه التطورات، وقد صنّفت إلى ثلاثة موضوعات في الفصل السابع: ("فضاءات الاستهلاك"، و"الإسلام السياسي، وعمارة المساجد العثمانية الجديدة"، و"السياحة ومفارقات الهوية")، وفي الفصل الثامن تحت عنوان: "الثروة الجديدة، والضواحي والمجمعات السكنية المتكاملة الجديدة". في القسم التالي، تُناقش أنشطة TOKI للإسكان الاجتماعي "التي تبيّن الجدل حول" مشروعات التحول الحضري" التي نُفذت في كل من المناطق التاريخية داخل المدينة والعشوائيات على أطراف المدن". ومع ذلك، فإن مناقشة تصاميم حرم الجامعات الخاصة والعمامة التي تنتشر اليوم غير موجودة في الكتاب. وعلاوة على ذلك، المشروعات العملاقة في إسطنبول: مثل جالاتا بورت

الكتاب ممتع، كما أن الصور تنال إعجاب المهنيين والأكاديميين والأشخاص العاديين على حد سواء.

ومع ذلك، فإن هناك بعض الأخطاء الطفيفة. على سبيل المثال: لم يتم إلغاء العمامة أبداً (ص 17)؛ العلويون ليسوا جماعة عرقية مثل الأكراد واليونانيين واليهود والأرمن (ص 99)؛ تم تمرير قانون الإسكان الجماعي في عام 1965 وليس في 1966 (ص 161)؛ وتوكي TOKI في البداية كانت تابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان (Bayındırlık ve İskan Bakanlığı) وأصبحت تابعة لرئاسة الوزراء بالقانون الذي صدر في عام 2004. أيضاً، استخدام 'الكماالية' نعتاً في كثير من الحالات (الدولة الكماالية، والنخبة الكماالية، والثورة الكماالية، وتركيا الكماالية، والأفضليات الأسلوبية الكماالية، إلخ) يبدو وكأنه فرض موقف أيديولوجي معين على وصف الأحداث.

الوسطى في الخمسينيات والستينيات. أما اليوم، فإنه ليس بتحديث دولة أو شعب التحديث الذي حوّل المدن من أجل الربح، وإنما رأس المال الدولي و/أو الوطني. توثق المؤلّفتان هذه العمليات سواء بشكل مرئي أم مكتوب. وتُرد أسماء المهندسين المعماريين ومشروعاتهم في كثير من الحالات، مع توثيق التاريخ الحديث لهذا المجال، مما يُثري الكتاب. وهو يربط الناس والأماكن والأحداث والأفكار في خلق "البيئة التركية الحديثة" والصراعات على نتائجها. عندما يقرأ أي شخص الكتاب، فإنه لن يتطلع فقط على الهندسة المعمارية، ولكن أيضاً على الأحداث السياسية والمشكلات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الكبرى في تركيا الحديثة، وكلها تتعلق بالممارسات الخطائية والمكانية في البلاد. وهذا يجعل الكتاب مثيراً للاهتمام ليس فقط للمصممين والأكاديميين، ولكن أيضاً للمهتمين بالمجتمع التركي.



المسلمون في تركيا الحديثة الكالمية، والحداثة، وثورة المفكرين الإسلاميين

سنا قراسيباهي

مراجعة: شيماء ماجد

على ذلك، تنسج المؤلفة أعمالاً للعديد من المثقفين من دون تحديد مسألة محددة لدراستها، أو تحليل نقطة بعينها للخلاف بين موقف المثقفين نحو الكالمية. وتقدم الكاتبة أيضاً على نطاق واسع سلسلة من الأفكار حول مختلف القضايا المستمدة من العداء الإسلامي-العلماني.



يقدم كتاب المسلمون في تركيا الحديثة: الكالمية، والحداثة، وثورة المفكرين الإسلاميين لمحة شاملة عن أفكار المثقفين الأتراك المعاصرين حول الفكر الكالمي. وبمجموعة من ستة مثقفين، يقدم الفصل الأول لمحة عامة عن الفكر الكالمي والتأثير الاجتماعي والثقافي على كل من المجالين الخاص والعام في الدولة التركية التي

وعلاوة على ذلك، فإنه ليس من الواضح لماذا اختارت الكاتبة هؤلاء المثقفين الأتراك والعرب بشكل خاص؟ حيث كان هناك العديد من الخيارات المهمة التي قد تجعل الدراسة أكثر ثراء وأكثر اتساقاً. تعدّ قراسيباهي الكالمية شكلاً من أشكال الحداثة، وهو الأمر الذي يحمل منه المثقفون الأتراك والعرب موقفاً فكرياً متبايناً، كما أنها أخفقت في ذكر أهم المثقفين الذين أثروا في العلمانية بصفتهما مظهرًا وشرطًا للتحديث، مثل الشيخ جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده وعلي عبد الرازق. وقد تلقى كلا العالمين تعليمًا دينياً قوياً، ولهما مواقف مهمة تجاه المناقشة التاريخية بين الإسلام والعلمانية وإمكانية التوفيق العملي.

ثانياً، من خلال تحديد مواقف المثقفين نحو الكالمية، تواجه الكاتبة أيديولوجية سياسية تبنتها نخبة الدولة في عشرينيات القرن الماضي، والتي لم تكن أفكارها السياسية والثقافية قابلة للتطبيق.

تشكلت حديثاً. وفي الفصول الثاني والثالث والرابع، يُطرح المزيد من التفاصيل عن حياة المثقفين المختارين وأفكارهم، ثم مقارنتهم مع نظرائهم من مثقفي العالم العربي/ الإسلامي والمثقفين القدامى في تركيا. وعموماً، يجمع الكتاب بين آراء المفكرين الإسلاميين بشأن عملية العلمنة في تركيا ومفهوم الدولة. ومع ذلك، تكمن نقطة ضعف الكتاب في أنه لا يدع مجالاً لفضول القارئ، ويتركه يتساءل عما كان يقصده المؤلف للإسهام في الأدبيات الموجودة.

أولاً، يفتقر الكتاب إلى بحث محدد في دراسته للمفكرين الإسلاميين في تركيا. ونادراً ما تستخدم الأدوات النظرية في دراسة خطاب المثقفين. وعلى الرغم من الإشارة إلى الأطر المفاهيمية المختلفة التي تشير إلى فوكو، وجرامشي، وبوردديو، خصصت الكاتبة جزءاً كبيراً من الكتاب لمختلف تعريفات مصطلح "مثقف"، والتي لا تقدم أي شيء قيم للدراسة. وعلاوة

لحزب العدالة والتنمية التحديث من خلال تبني الرأسمالية توجهاً اقتصادياً، وشجعت مشروعات التخصصية والعقارات التي اجتذبت عدداً كبيراً من رجال الأعمال، في الوقت الذي تواصل فيه الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي واندماج تركيا في النظام العالمي.

قد يكون القارئ في حيرة من تعميمات المؤلف وإهمال الدراسة للمفكرين الإسلاميين التصالحيين في تركيا الحديثة، والتي كان من الممكن أن تكون إضافة مهمة للكتاب. وتجدر الإشارة إلى أن الكاتبة ناقشت غياب العمل السياسي من قبل المثقفين الأتراك، الذي يبدو خاطئاً، ولاسيما بالنظر إلى حالة أربكان وداود أوغلو. على الرغم من أن الأول لم يكمل ولايته السياسية رئيساً للوزراء، إلا أنه جسّد العقل السياسي الإسلامي بين عامي 1996 و1997 ليس فقط على المستوى الوطني، ولكن أيضاً من خلال المحافل الدولية، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، ومبادرات مثل الدول الثمانية. أما بالنسبة لداود أوغلو، فهناك العديد من الإسهامات الأكاديمية من وجهة نظر الفكر الإسلامي، والتي ترجمت لاحقاً إلى مواقف ومبادرات سياسية.

ثالثاً، إن قرار مقارنة المثقفين الأتراك والعرب على أساس الاختلافات السياقية يبدو إشكالية إلى حد ما؛ حيث إن تحديد الإطار السياقي يظهر بعض المشكلات في الدراسة. على عكس ما تدعيه الكاتبة، واجه كل من العرب والأتراك خطر التفكك الإقليمي من قبل الدول الغربية (من خلال الاستعمار والتقسيم)؛ ومشاعر الهزيمة والدونية أمام الغرب، وإطلاق عملية التحديث الصعبة والقمعية من قبل الجيش والنخب الوطنية والعلمانية التي جاءت إلى السلطة بفضل تحالفات مع القوى الإسلامية وصياغة سياسة

هذا الخلل يعيدنا إلى مسألة اختيار هؤلاء المثقفين. في هذه المرحلة، أعتقد أنه كان من الأفضل اختيار المثقفين الإسلاميين/ المحافظين، الذين تبنت النخبة الحاكمة أفكارهم، وتجسدت جزئياً، مثل أفكار داود أوغلو. وما أثار دهشتي، هو عدم ذكر الكاتبة كتاب داود أوغلو، *Alternative Paradigms: The impact of Islamic and Western Weltanschauungs on Political Theory* (1994)، والذي -على النقيض من وجهة نظر المثقفين المخترين- "يؤكد أن الإسلام يمكن أن يكون مكملاً معيارياً لوجهات النظر العالمية الأخرى، بدلاً من أن يكون في صراع معهم". وقد نُفّذت هذه الأفكار على أرض الواقع من خلال المبادرات الدولية، مثل تحالف الحضارات، الذي أطلق في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005 بالشراكة مع إسبانيا.

هذه المسألة تقودنا إلى نقص تحليلي آخر في الكتاب: مغالطة التعميم التي تهيمن على الدراسة عن طريق وضع الكمالية والإسلاموية في وضع العداء وعدم الالتقاء. ومن المعروف جيداً كيف أدت عملية العلمنة إلى الاستبداد والتنشئة الاجتماعية القمعية التي ضيقت الخناق على التنوع، حتى الإشارات الرمزية للدين. ومع ذلك، لم تعد الكمالية والإسلاموية خصمين؛ لأن كلا منهما خضع لعملية تحوّل سياسية، وهو الأمر الذي تغاضت عنه المؤلفة تماماً. وحتى لو تم التنكر من الدين في حكم الدولة واحتقر الإسلاميون العلمانية التي دمرت الأصالة، لكننا نجد أن الكماليين دعوا إلى دولة قومية على أساس الهوية الإسلامية لمواطنيها وانتمائهم إلى المذهب الحنفي. وبالإضافة إلى ذلك، حدث (التوليف) الإسلامي في الثمانينيات، حيث أصبحت الهوية الدينية والانتماء السياسي متشابكين. وعلاوة على ذلك، قبلت القيادة الإسلامية/ المحافظة

بذلت الكاتبة جهداً كبيراً في جمع أفكار ستة
من المثقفين الأتراك في مقارنة مع ممن سبقوهم،
وكذلك مع نظرائهم في الدول العربية، لكن
الكتاب يفتقر إلى تطوير البحث الأكاديمي،
والذي من شأنه أن يضيف تحليلاً أكثر دقة إلى
الأدبيات الموجودة.

خارجية- تقوم على تحالفات انتهازية حيوية لتأمين
الاستقلال الوطني.

كانت هناك جوانب رئيسة مشتركة لسياق بناء الأمة
العربية والتركية في بداية القرن العشرين ومنتصفه.
وردًا على ذلك، نشر المثقفون العرب والأتراك مجموعة
واسعة من الآراء، بدءاً من التنصل من التحديث
والعلمنة إلى التصالح.



تركيا تتجه شرقاً الإسلام والحداثة والسياسة الخارجية

أيلا غول

مراجعة: راجعته أنيتا سينجويتا

تري الكاتبة أن الفترة من 1918 إلى 1921 أمر مهم لا من حيث الانتقال من الدولة الإمبراطورية إلى دولة حديثة فقط، ولكن أيضاً بسبب التقارب بين أنقرة وموسكو، وخفة حدة العداء بين الإمبراطورية العثمانية والروسية والتنافس على جنوب القوقاز. في الفصول النظرية الثلاثة الأولى، يُستخدَم نهج متعدد التخصصات لفهم العلاقة بين تحول الدولة وصنع السياسة الخارجية في سياق انخراط تركيا مع الحداثة الأوروبية. وبدلاً من التركيز على السياسة الداخلية أو القيادة، تحدد الفصول خمسة أبعاد مهمة في السياسة الخارجية، بما في ذلك عناصر الاستمرارية والتغيير، وأثر الهياكل في اتخاذ القرارات، والعلاقة المتبادلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، ودور القائد الكاريزمي، وتأثير السياسة الخارجية على بناء الهوية الوطنية. وتُفسّر العلاقة السببية بين بناء الدولة والانتقال إلى الحداثة من حيث وجود حداثة بديلة في سياق غير أوروبي، والذي يسهم في سد الفجوة بين صنع السياسة الخارجية وعلم الاجتماع التاريخي. ثم تمضي الكاتبة في تسليط الضوء على كل من الاستمرارية والتغيير في السياسات العثمانية



أصبحت العلاقة بين الإسلام والسياسة الخارجية موضوعاً شائعاً لعدد من الدراسات في السنوات الأخيرة؛ حيث يسعى العلماء لفهم الدور الذي يؤديه الإسلام السياسي في تحديد السياسة الخارجية. وفي كثير من الأحيان، يقترن هذا الموضوع بافتراض أن الإسلام لا يتوافق بشكل أساسي مع الحداثة. تركيا، ذات التاريخ المعقد مع الحداثة والانتقال من ماضيها العثماني، لا تزال حالة مثيرة للاهتمام لدراسة العلاقة السببية بين بناء الدولة القومية الحديثة، والهوية العلمانية والسياسة الخارجية. وقد كانت إعادة اكتشاف المصالح والانتهاكات الإقليمية لتركيا من البلقان إلى مناطق غرب الصين غائبة إلى حد كبير عن نقاش السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية. في كتابها، تركيا تواجه الشرق: الإسلام، والحداثة والسياسة الخارجية، تحلل أيلا غول بشكل نقدي تفاعل تركيا مع الحداثة في خضم تحولها من البنية العثمانية إلى الدولة القومية الحديثة من أجل فهم السياسة الخارجية التركية تجاه جيرانها الشرقيين بين الأعوام 1918 و1921. وهذا يشكل خروجاً واضحاً ومهماً عن الدراسات التي تميل لدراسة هذه الفترة الانتقالية من حيث انخراط تركيا مع الغرب.

الإقليمية والتركية. وفي الفصول الأربعة التجريبية الأخيرة، هناك تحليل مفصل عن السياسات التركية في جنوب القوقاز بين 1918 و1921. أيضاً ثمة تناول لصعود الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال، والتقارب بين كمال ولينين بتحليل مفصل. وكان أول اختبار رئيس للسياسة الخارجية القومية في تركيا في أثناء فرض الهيمنة السوفيتية على أذربيجان، عندما أصبح واضحاً أن القوميين الأتراك كانوا مصممين على تحجيم السياسات السوفيتية في الأناضول، وأدركوا أهمية التعاون مع البلشفيين من أجل الأمن الإقليمي. كما تؤكد المؤلفة غول أن التقارب التركي البلشفي أدى دوراً مهماً في تحديد حدود مشكلة تركيا مع الأرمن والهوية السياسية. وترى الكاتبة أن الاستنتاجات العامة التي توصل إليها الكتاب لا بد أن تكون مفيدة في تحليل العلاقة بين السياسة الخارجية وبناء الدولة في الدول الانتقالية.

وعموماً يقال إن المصادر الرئيسة للسياسة الخارجية التقليدية للجمهورية التركية هي التجربة التاريخية للإمبراطورية العثمانية (توازن القوى)؛ والثورة الكمالية والقومية وإنشاء الجمهورية نفسها (ومن ثمّ الانعزالية)؛ والتوجه نحو الغرب في سياسة (الأوربة) والتحديث؛ والشك في مصالح القوى الأجنبية (متلازمة سيفر). هناك نوعان من المصادر الفكرية الأخرى لهذا المذهب التقليدي للسياسة الخارجية التي ظهرت في السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى: النزعة القومية التركية والقومية الطورانية. وبالأخذ في الحسبان هذه العوامل، يسلط هذا الكتاب الضوء على بعض الصراعات

أنماط الدول العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية
العثمانية. جديدًا عن تحول الدولة التركية، ويسلط الضوء
على أهمية توجه تركيا شرقًا. إنه إضافة مفيدة
يقدم الكتاب تحليلًا متعمقًا عن الفترة
الانتقالية في تاريخ تركيا، ويقدم سردًا تاريخيًا
للباحثين المتخصصين في شؤون المنطقة، وفي
السياسة الدولية كذلك.

